الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-34513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/65/519/Add.1)

١ - **الرئيس:** قال، في معرض التذكير بأن وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية كانت قد أطلعت اللجنة على الحالة المالية الراهنة للمنظمة في جلستها الـ ٣٦، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، إن بيانها صدر آنئذ كتقرير للأمين العام (A/65/519/Add.1).

٢ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال إنه منذ ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، قام بتسديد الأنصبة المقررة المستحقة وواجبة السداد بالكامل كل من بنما، والجمهورية العربية السورية، وساموا، والصين، وكوبا، والمملكة المتحدة للمحاكم الدولية؛ وكل من باكستان ومنغوليا للميزانية العادية؛ وبلجيكا للمحاكم والمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ وسانت كيتس ونيفيس للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ وميانمار للميزانية العادية، والمخطط العام والمحاكم.

٣ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين): قال متحدثًا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إنه رغم أن المجموعة تلاحظ تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠١٠، وترحب بانخفاض الديون المستحقة للدول الأعضاء، فإنها تشعر بالقلق من أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام تبلغ في الوقت الراهن ١,٧١٦ بليون دولار. وإقرارًا من المجموعة بأن العديد من الدول، ولا سيما الدول النامية، تأذت بشكل كبير من الأزمة المالية العالمية أو الكوارث الطبيعية، فإنها تؤكد أن معظم المبالغ المتأخرة الدفع لميزانيات حفظ السلام، وللميزانية العادية وميزانيتي المحاكم، مدينةٌ بها مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن عددًا من الدول التي عليها متأخرات لميزانية حفظ السلام هي دول ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن، وتتولى مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط من الواجبات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وعدم الامتثال لهذا الواجب يقوض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة ويهدد قدرتها على إنجاز ولاياتها. لذا يجب على جميع الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أن تقوم بذلك فورًا.

٤ - وقال إن المجموعة ترفض جميع التدابير القسرية الانفرادية المتعارضة مع القانون الدولي والتي تعرقل أو تعيق تسديد الدفعات المستحقة من قبل الأعضاء. وأشار في هذا الصدد إلى أن المجموعة تشعر بالقلق بشكل خاص بسبب إغلاق حسابات العديد من أعضائها، مما يعرقل العمليات اليومية ويؤدي إلى تأخير سداد هؤلاء الأعضاء لأنصبتهم. وقال إن المجموعة تُذكِّر الحكومة المضيفة بمسؤوليتها عن توفير بيئة مناسبة لكي تنفذ الدول الأعضاء أنشطتها في ما يتعلق بالأمم المتحدة، وتحثها على إيجاد حل سريع للمشكلة. وأضاف أن الطبيعة الخاصة للنظام المصرفي ليست مبررًا مقبولاً لعدم اتخاذ الإجراءات.

٥ - وأشار إلى أنه ينبغي عمل المزيد لضمان أن الدول المساهمة بقوات وأفراد شرطة ستُسدَّد لها مستحقاتها بالكامل على سبيل الأولوية وفي الوقت المحدد. فمعظمها من البلدان النامية، و لا يمكنها الاستمرار لفترات طويلة في التزامها بتوفير القوات وصيانة المعدات المملوكة للوحدات دون أن تتلقى أي مساعدة. وينبغي الاعتراف بتضحية والتزام العديد من رعايا تلك البلدان الذين يعملون في الميدان.

٦ - **السيد كوس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضًا نيابة عن البلدان المرشَّحة للانضمام وهي الجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وعن بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك،

وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن مسؤولية تسديد الأنصبة المقررة بالكامل وفي وقتها المحدد ودون شروط لا تزال تقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء. وقال إن الاتحاد الأوروبي، الذي يساهم أعضاؤه بنسبة ٤٠ في المائة تقريبًا من مجموع الأنصبة المقررة، يؤكد أيضًا على ضرورة استخدام المنظمة للموارد بفعالية وكفاءة وشفافية، وخاصة في سياق الأزمة المالية العالمية، وعلى توزيع أكثر إنصافاً للمسؤوليات المالية. وقال إن التمويل الفعّال والمستدام والمنصف للأمم المتحدة هو أمر مهم من أجل حوكمة عالمية ومن أجل تعددية أطراف فعّالة. وقال إن بنية التمويل الحالية للمنظمة يمكن أن تهدد قدرتها على الاستمرار. وبالتالي فالإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارًا مقبولاً.

٧ - وأضاف أنه رغم أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح تحسن الحالة المالية العامة للأمم المتحدة وأن المزيد من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية حتى نهاية العام ٢٠١٠، فإنه يشعر بالقلق لأن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية حتى تاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ ارتفعت بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً عما كانت عليه قبل عام واحد، وبلغت ١,٣ بليون دولار. ويثير القلق أيضًا تدهور الحالة المالية لعمليات حفظ السلام حتى نهاية العام ٢٠١٠، والأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام، التي بلغت أكثر من ١,٧ بليون دولار حتى تاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. ولذلك دعا الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى دفع أنصبتها المقررة، حتى تتمكن المنظمة من أداء مهماتها الصعبة ومن الإنجاز الكامل لولاياتها في حفظ السلام. وأشار مع التقدير إلى عدم وجود متأخرات في الدفعات المستحقة لتسديد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة حتى شباط/فبراير ٢٠١١.

٨ - وأضاف أنه ينبغي تسليم الأرصدة المتبقية في حسابات حفظ السلام المنتهية وإعادته إلى الدول الأعضاء دون إبطاء، وفقًا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وأشار إلى أن استخدام هذه الأموال لموازنة العجز الناجم عن الأنصبة المقررة غير المسددة لبعثات حفظ السلام النشطة هو ممارسة غير مقبولة.

٩ - وقال إنه على الرغم من التحسن الطفيف في الحالة المالية للمحاكم الدولية مقارنة مع العام الماضي، فمن المقلق أن ما قيمته ١٣٣ مليون دولار من الأنصبة المقررة لم يدفع بعد، لأن ذلك سيعيق تنفيذ استراتيجيات الإنجاز لتلك المحاكم. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، لا يزال ملتزمًا التزامًا راسخًا بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، والذي وصلت قيمة الرصيد غير المسدد المتعلق به إلى ١١٦ مليون دولار حتى تاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. وعلى جميع الدول الأعضاء المسارعة إلى سداد أنصبتها المقررة المتعلقة بالمخطط، من أجل ضمان إنجاز المشروع في الوقت المحدد.

١٠ - **السيدة باكاراتي** (شيلي): قالت، متحدثة باسم مجموعة ريو، إنه يجب أن يتوفر للأمم المتحدة التمويل الكافي لإنجاز ولاياتها. وأضافت أنه رغم التحسينات المرحَّب بها في الحالة المالية للمنظمة، فمن دواعي القلق أن تظل هناك متأخرات كبيرة في ما يتعلق بالميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. وأشارت إلى أن المبالغ المتأخرة تؤثر سلباً على فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وقدرتها على الاضطلاع بولاياتها، ولذلك فقد حثت المجموعة جميع الدول الأعضاء ولا سيما الدولة التي تدين باستمرار بالجزء الأعظم من الدين، على سداد أنصبتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد ودون شروط. وأضافت أن المجموعة تدرك على الرغم من ذلك ضرورة إيلاء اعتبار خاص لبلدان عديدة تأثرت بكوارث طبيعية كبرى في العام الماضي. وقالت إن بعض أعضاء المجموعة أجلوا سداد دفعاتهم بسبب مشكلات في الميزانية المحلية، ولضرورات اجتماعية ملحة تطلبت أولوية الاهتمام.

واستطاعت بلدان أخرى أن تفي بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، ولكن ذلك لم يكن بدون تضحيات.

١١ - وقالت إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في عام ٢٠١٠ وفي أوائل عام ٢٠١١، في ما يتعلق برد تكاليف القوات، ووحدات الشرطة المشكَّلة، والمعدات المملوكة للوحدات. ولكن القلق يساورها لأنه دَينًا تبلغ قيمته ٧٢٨ مليون دولار لا يزال واجب الدفع حتى تاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. وبينما تأمل المجموعة أن تضاعف الأمانة العامة الجهود التي تبذلها من أجل ضمان رد التكاليف بالكامل وفي الوقت المحدد، فهي تدرك أيضًا مدى اعتماد ذلك على تسديد الأنصبة المقررة في وقتها، وهو أمر تتحمل مسؤوليته جميع الدول الأعضاء. وأضافت أن عدداً من بلدان المجموعة ساهمت بالقوات والمعدات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبذلت تضحيات كبيرة لإبقائها نشطة وذلك على نفقتها الخاصة وعلى مدى فترات زمنية طويلة.

١٢ - وقالت إن انخفاض الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحاكم الدولية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أمر مشجع، ولكن المجموعة تلاحظ انعكاس الحالة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، وتأمل في تحقيق رصيد إيجابي بحلول نهاية عام ٢٠١١. وأضافت أن المجموعة تشعر بقلق شديد لأنها لاحظت أن خمس دول أعضاء لم تدفع حتى تاريخه مساهماتها في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتشجع جميع الدول الأعضاء على الاستمرار في دعم المشروع من أجل ضمان إنجازه في الوقت المحدد. وأشارت في هذا الصدد إلى أن عددًا من أعضاء المجموعة دفعوا بالفعل كامل أنصبتهم المقررة للمخطط.

١٣ - وقالت إنه يجب أن توفر للدول الأعضاء السبل الملائمة لسداد مدفوعاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. ولذلك فإن المجموعة تدين اتخاذ أي تدبير انفرادي يتعارض مع القانون الدولي ويعيق سداد الأنصبة المقررة من قبل أعضائها. ويثير قلق المجموعة بشكل خاص إغلاق الحسابات المصرفية لبعض أعضائها لأسباب غير مفهومة. وفي معرض التذكير بمسؤولية البلد المضيف عن ضمان تمكن جميع الدول الأعضاء من أداء مهامها الدبلوماسية دون عائق فقد دعت إلى إيجاد حلول سريعة لتلك المشكلة.

١٤ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه مع كون التحسن في الحالة المالية للأمم المتحدة أمرًا مشجعًا، فمن المؤسف أن بعض بعثات حفظ السلام تعاني من نقص السيولة النقدية مما يتطلب الاقتراض من حسابات بعثات منتهية. وأضاف أن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يسعون إلى الوفاء بالتزاماتهم المالية بالكامل، في الوقت المحدد ودون شروط، رغم استمرار الصعوبات الاقتصادية. ولأن الرابطة مقتنعة بأن فعالية الأمم المتحدة تعتمد إلى حد بعيد على عافيتها وسلامتها الماليتين، وأن مشكلات التمويل الخاصة بها ترجع في كثير من الحالات إلى نقص الإرادة السياسية، فهي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل على وجه السرعة للوفاء بالالتزامات المالية. وينبغي للأمانة العامة أيضا مواصلة البحث عن سبل مبتكرة وفعالة التكلفة لاستخدام الموارد المحدودة المتوفرة، والسعي لقدر أكبر من المساءلة ولتحقيق النتائج بصورة أكثر فعالية. ويسهِّل تقديم التقارير المالية في وقتها عملية سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة. وفي هذا السياق، ترحب الرابطة بالتدشين والتشغيل الناجحَين للبوابة الإلكترونية التي تسمح للدول الأعضاء بالتحقق من حالة أنصبتها المقررة.

١٥ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه من دواعي القلق أن الكثير من الأنصبة المقررة لا تزال غير مدفوعة و لم تبق إلا ستة أسابيع على نهاية السنة المالية لعمليات حفظ السلام، الأمر الذي

يعيق إنجاز الولايات وسداد التكاليف التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات. وأثنت المجموعة على الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها المالية للمنظمة، وحثت جميع الدول التي ما زالت أنصبتها غير مسددة على سدادها بالكامل، وفي موعدها ودون شروط.

١٦ - وأضاف أن المجموعة رغم تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تنظيم المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء عن حالة أنصبتها، ولا سيما بواسطة البوابة الإلكترونية الجديدة، فإنها قلقة من أن الكثير من أعضائها وجدوا مؤخراً صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية في الدولة المضيفة، وذلك نتيجة لإغلاق الحسابات المصرفية، الأمر الذي لم يؤدِّ فقط إلى إعاقة العمليات اليومية لبعثاتهم ولكنه أضرَّ أيضا بقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المنظمة. وتحث المجموعة الدولة المضيفة على إيجاد حل لتلك المشكلة على سبيل الأولوية.

١٧ - **السيدة مينيغولوفا** (أستراليا): تحدثت أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن الوفود الثلاثة تثني على الأمين العام والإدارة العليا للجهود التي بذلوها في غرس ثقافة المسؤولية والانضباط الماليَين في جميع أنحاء الأمم المتحدة. وأضافت أن تلك الوفود تشجع الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق للآراء في ما يتعلق بالمسألة الشائكة لبعثات حفظ السلام المنتهية، مع استغلال الفرصة التي يوفرها الوضع النقدي القوي نسبياً للمنظمة، والانخفاض المرحب به في احتياجات الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية.

١٨ - وقالت إن القلق لا يزال يساور الوفود الثلاثة بشأن المشكلة المزمنة للأنصبة المقررة غير المسددة. وأضافت أنه رغم الضغوط التي تواجه الدول الأعضاء في الحالة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، فإن عليها أن تتحمل مسؤولية دعم الولايات التي أنشأتها وذلك بالوفاء بالتزاماتها المالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

١٩ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إنه على الرغم من التحسن الطفيف في الحالة المالية للمنظمة، فإنه لأمر ذو شأن أن الحصة الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة لا تزال تدين بها دولة عضو واحدة، وهي نفس الدولة التي استفادت أيضاً من الاختلال الأكبر في المنهجية المعتمدة لحساب جدول الأنصبة المقررة. لذا ينبغي الوفاء بالالتزامات المالية بالكامل وفي وقتها المحدد ودون شروط، ولكن من الضروري إيلاء اعتبار خاص لعدة بلدان تأثرت بكوارث طبيعية كبرى في العام الماضي. فمعظم الدول التي عانت في السنوات الأخيرة من انخفاض قدرتها على السداد نتيجة للأزمة المالية لم تكن مسؤولة عن تلك الظاهرة بل وقعت ضحية لها.

٢٠ - وقال إن كوبا، على الرغم من التحديات التي تواجهها كبلد نامٍ وضحية للأزمة، فإنها لا تزال ملتزمة بالتعددية من خلال مشاركتها بنشاط في الأمم المتحدة، والوفاء بالتزاماتها المالية. وقد دفعت أنصبتها المقررة بالكامل للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر والمحاكم الدولية ووفت بجميع التزاماتها تقريباً في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة. ولأنها غير قادرة على استخدام دولار الولايات المتحدة أو إجراء تحويلات مالية مباشرة، فإن مدفوعاتها تخضع لتقلبات العملة ويجب أن تتم عن طريق طرف ثالث. وقد جرى تجميد التحويلات المصرفية الكوبية إلى المنظمات الدولية في مناسبات عديدة، حتى عندما كانت تُدفع باليورو. وأشار إلى أن هذا الحصار ينتهك القواعد القانونية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ويمثل العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة في كوبا.

ولم تلق النداءات المتكررة التي أطلقتها الجمعية العامة من أجل وضع حد لهذا الحصار آذانًا صاغية.

٢١ - وقال إن الميزانية العامة للأمم المتحدة وميزانيتها لحفظ السلام، وكذلك ميزانيات المحاكم الدولية تظهر خللاً كبيراً في التوازن لصالح الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن، وذلك على حساب التنمية. ورغم الإعلان مؤخراً عن تخفيض الميزانية العادية بنسبة ٣ في المائة، فإن اللجنة تتلقى عروضاً جديدة بشأن بعثات سياسية خاصة ولا يمكن أن يسهم ذلك إلا في المزيد من الإضعاف لدور المنظمة في التنمية. وفي معرض التذكير بأن القطاعات الاجتماعية الأكثر فقرًا هي دومًا الأكثر تضررًا من تخفيض الميزانية، أكد وفده على وجوب تعزيز الركن التنموي للمنظمة حرصاً على صون السلام والأمن: فاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأسباب الكامنة وراء الكثير من النزاعات، ورغم ذلك لا توجه موارد كافية نحو تلبية تلك الاحتياجات. فالكثير من المشكلات يمكن حلها بجزء بسيط فقط من المبالغ المكرسة للنفقات العسكرية حول العالم. ومن اللافت بشكل خاص أن الدول الأعضاء التي كانت من أشد المدافعين عن التخفيضات الاعتباطية في الميزانية العادية للمنظمة كانت هي أيضًا أولى الدول في إنفاق مئات ملايين الدولارات على نزاعات مسلحة جديدة.

٢٢ - وقال إن وفده ممتن لتعاون الأمانة العامة في مراقبة حالة الأنصبة، ولا سيما من خلال البوابة الإلكترونية الجديدة.

٢٣ - **السيد مختاري** (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن بلده مقتنع بأن المنظمة الدولية تؤدي دورا حاسما في العالم المعاصر، وإن بلده يسعى دومًا للوفاء الكامل بالتزاماته المالية نحو المنظمات التي ينتمي إلى عضويتها، وغايته ألا تعرقل القيود المالية عمل تلك المنظمات. ولكن بلده واجه في السنوات الأخيرة صعوبات لم يسبق لها مثيل في الحفاظ على تقليده المعتاد بسداد المدفوعات في الوقت المحدد، ولم يكن ذلك عن تقصير منه أو نقص في موارده بل بسبب القيود المتزايدة التي فرضت من جانب واحد ضده. وبشكل خاص، أغلق الحساب المصرفي الخاص بالبعثة الدائمة إلى الأمم المتحدة في نيويورك بشكل قسري، ووجدت البعثة صعوبة في فتح حساب آخر. ولذلك لم تتمكن من اتباع إجراءاتها المعتادة لإيداع نصابها المقرر في حساب الأمم المتحدة المصرفي. وأضاف أنه مع عزم حكومته على إيجاد سبيل أخر لسداد نصابها المقرر، فإنه يود التأكيد أن الدولة المضيفة يجب ألا تمارس التمييز في تعاملها مع الدول الأعضاء وأن تذلل جميع العقبات التي تحول دون أداء البعثات الدائمة لمهامها بصورة سلسة.

٢٤ - **السيد ليم** (سنغافورة): قال إن وفده يرحب بتحسن الحالة المالية للأمم المتحدة وبزيادة عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل حتى تاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١، مقارنة مع الفترة السابقة. ولكن الزيادة في قيمة الأنصبة غير المسددة لكل من الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ هي أمر مخيب للآمال. وأضاف أن وفده، رغم تعاطفه مع البلدان التي لا تزال تواجه المصاعب الناتجة عن ضغوط الأزمة المالية العالمية أو عن الكوارث الطبيعية المفجعة، فهو مقتنع أن الدول الأعضاء ولا سيما الدول المساهمة الرئيسية ينبغي أن تقدم المزيد من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة وذلك دون شروط وفي الوقت المحدد وبشكل يمكن التنبؤ به. وأضاف أنه على الأمانة العامة الاستجابة بالمثل بتحسين كفاءة وفعالية استخدامها للموارد وإنجازها للنتائج. وأشار إلى أنه ينبغي كذلك تعزيز المساءلة لأنها ليست فقط مسألة تنظيمية بل قضية مسؤولية شخصية.

٢٥ - **السيد سومي** (اليابان): قال إن كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن سداد نصابها المقرر بالكامل وفي الوقت المحدد. وأضاف أن اليابان، التي امتثلت بإخلاص لهذا الواجب، تكرر طلبها إلى الأمانة العامة أن تستخدم الموارد التي تسهم بها الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية، وأن تسعى كذلك إلى زيادة نواحي الكفاءة، مع مراعاة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصعيد المحلي. وأشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة ينبغي أن تنظر بدقة في اقتراح الأمين العام وذلك بهدف تحديد مستوى واقعي للموارد اللازمة لإنجاز ولايات محددة.

٢٦ - وقال إن اليابان حكومة وشعباً تقدر بإخلاص الدعم الذي حصلت عليه من المجتمع الدولي في أعقاب الزلزال المدمر الأخير. وأضاف أن حكومة اليابان تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الانتعاش السريع للمناطق المتضررة. وعلى الرغم من تلك الحالة الاستثنائية، فاليابان لا تزال مصممة على أداء دور نشط في ضمان السلام والرفاهية الدوليين وستنفذ التزاماتها الدولية بإخلاص. وفي هذا الصدد، ستسدد نصابها المقرر البالغ ٤٦٦ مليون دولار بحلول ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك إضافة إلى الدفعة البالغة ٧٢٨ مليون دولار، التي سددتها في وقت سابق هذا العام.

٢٧ - **السيد بارك تشول - جو** (جمهورية كوريا): أشار إلى تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة، فقال إنه من مسؤولية الدول الأعضاء وواجبها أن توفر للمنظمة موارد كافية للمحافظة على السلام والأمن الدوليين، وهي إحدى أهم ولايات المنظمة. ولهذا السبب دأبت حكومته في سعيها لسداد أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام كاملة وفي وقتها المحدد ودون شروط، وذلك على الرغم من القيود المالية التي سببتها الصعوبات الاقتصادية العالمية. وأضاف أنها ستسعى إلى سداد اشتراكاتها غير المدفوعة بأسرع وقت ممكن، وكذلك إلى دفع الأنصبة المقررة الأخرى في وقتها المحدد.

٢٨ - وقال إنه إذا أخذنا في الاعتبار أن ميزانيات عمليات حفظ السلام ازدادت بشكل كبير خلال العقد الأخير، وأن الموارد المالية المقدَّرة اللازمة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ والبالغة ٧,٦ بلايين دولار تمثل عبئا ثقيلاً على الدول الأعضاء، فالأولوية الأكثر إلحاحاً هي زيادة وفورات الكفاءة وإجراء التحسينات الإدارية وكذلك وضع حد لاتجاه عدم إنفاق ما يكفي من مخصصات في ميزانيات حفظ السلام.

٢٩ - **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بالدلائل المشجعة على تحسن الحالة المالية للمنظمة، من حيث الموارد النقدية المتوفرة والأنصبة غير المسددة والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء. وعلى الرغم من صعوبة الحالة المالية والاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء، فقد كان عدد الدول التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل في العام ٢٠١٠ أكبر مما كان عليه في العام ٢٠٠٩. وأضاف أن هذه الدول تستحق الثناء لقيامها بتلك الخطوة، وعلى بقية الدول أن تحذو حذوها. وكما كان الحال في الماضي فإن معظم الأنصبة المقررة غير المسددة هي مسؤولية مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء. وأشار إلى أن عدم الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة يهدد بالتأثير على عملها وقدرتها على إنجاز النتائج.

٣٠ - وقال إن التحسن الظاهر ليس عزاءً كافيا إزاء الحجم الكبير للمبالغ غير المدفوعة المستحقة للدول الأعضاء، والعجز النقدي في عدد من بعثات حفظ السلام النشطة والحاجة المستمرة إلى الاقتراض من حسابات البعثات المنتهية. وأكد وفده، كما دأب في الماضي، على الالتزام في إطار ميثاق الأمم المتحدة، بدفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي

الوقت المحدد ودون شروط. والوفد على ثقة من أن الدول الأعضاء ستبذل كل ما في وسعها لسداد المبالغ غير المدفوعة، مما يمكِّن المنظمة من تنفيذ المشاريع والبرامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء ولكي يمكن الاعتماد على المنظمة بشكل أكبر في التصدي لأي تحديات ومخاطر تنشأ خلال ذلك.

٣١ - وفي نفس الوقت، فالدول الأعضاء التي تحملت العبء المالي في وقت صعب بالنسبة لاقتصاداتها، يحق لها أن تطلب من الأمانة العامة وضع خطط مالية رشيدة وإجراء تقييم واقعي للموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الولايات التي تمت الموافقة عليها. وفي الختام، رحب وفده مرة أخرى بإنشاء البوابة الإلكترونية التي تقدم معلومات مستكملة عن حالة أنصبة الدول الأعضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.